

ليست هناك مفاضلة بين القادري والريسوني، كما لا وجود لتمائل بينهما. كلاهما صوفيان/طرقيان، غير أنهما يفترقان في الانتساب الطريقي. نذكر هذا الحيرة تنتابنا عندما لا نوفق في الوقوف على المبررات الضرورية التي جعلت الوزاني يستبدل الطريقة الكتانية بالحراقية، أو الشيخ محمد بن الصديق الغماري بالشيخ إدريس الحراق. هل يتعلق الأمر باستبدال موضعي، أي داخل سياق التصوف على اعتبار أن الوزاني كان يبحث عن مطلق شيخ؟ هل للبعد/القرب الجغرافي أيضا دخل في هذه القضية على اعتبار أن الشيخ بن الصديق يوجد بطنجة، في حين يوجد الحراق بتطوان؟

لا نستطيع الحسم، كل ما في الأمر أن الوزاني اتصل من جديد بشخصية صوفية يعدها من أصدقائه، واهتم، كما جرى له مع شخصية القادري، بخطابها الصوفي الطريقي، وسجل بعض أحوالها (كان الريسوني يأتيه ليلا وقد لبس بذلة خضراء وعلى رأسه شاشية حمراء... (ص 49/48)، وأدار معها سجلا حول (المشائخ والطرق). ويثير الاستغراب أن الوزاني أبدى غير ما مرة، في إطار المساجلة، عطفًا كبيرًا على الطريقة الكتانية (وعلى شيخها القتيل محمد بن عبد الكبير الكتاني) (ص 53)، ومع ذلك فقد انتهى به المطاف إلى الزاوية الحراقية. أهو تحول مفاجئ في الوعي وفي سرد الحكاية؟

هناك إشارة مهمة في (الزاوية) لا بد من الوقوف عندها: يذكر المؤلف أنه في إحدى مساجلاته مع الريسوني دار الحديث عن الشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني، وكان من رأي الريسوني فيه « أن سنده في طريق القوم سند منقطع » (ص 52)، وقد نقل ذلك عن الشيخ إدريس الحراق. وزاد على ذلك أن الحراق أحق بالترية من غيره. ويمكن أن نفهم من هذا، إذا أولناه على وجه المقابلة، أن سند الشيخ الحراق في طريق القوم سند غير منقطع (متصل؟). فهل يمكن اعتبار اتصال السند في المجال الصوفي الطريقي عاملا جوهريا في الإقناع والافتناع؟

أصيب الوزاني، مرة أخرى، بحيرة شديدة، فأخذ يتساءل: «عما إذا كان الشيخ الحراق شيخ تربية، ثم أبقى ذلك مطلقا، ثم يعاودني الشك في أمره بعد أن كنت قاطعا جازما بأنه رجل لا يزيد عن كونه أحد هؤلاء المقدمين » (ص 54)، أي تزعر اعتقاده واضطرب ميله وأضحى في حاجة ماسة، فكريا ونفسيا، إلى دليل خبير يرشده أو واقعة دامغة تقنعه.

إننا نتمهد بهذا لذكر موقف حاسم اتخذه الوزاني بالذهاب إلى الزاوية الحراقية. وهو ما تم بالفعل في شهر دجنبر 1918 على سبيل التجربة وقصد التعرف وعمره في ذلك الوقت ست عشرة سنة.